إنقاذ معابد (أبو سمبل) جنوب مصر ضمن مشروع إنقاذ (آثار النوبة) من الغرق، الذي تبنته منظمة اليونسكو وأطلقت حملة دولية لذلك خلال عقد الستينيات من القرن العشرين.

التراث المعماري والعمراني العربي ... التحدي والاستجابة

قراءة في واقع التراث العربي بقائمة التراث العالمي لليونسكو

أ. د. خالد محمود هيبة ▫

عَوْدٌ على بَدْء؛ فقد أثار المعماري أحمد الجودر الشُجون بمقالتيه المنشورتين مطلع العام 2022م بمجلة "البحرين الثقافية" حول "الهوية المعمارية والحيوية الثقافية"، وتحليله القيم من خلالهما للنسيج العمراني لمدينتي السلط الأردنية والمحرق البحرينية المدرجتين على قائمة التراث العالمي لليونسكو، وذلك بإلقائه الضوء من خلال نظرة عامة موجزة على تراثنا العربي المسجل بتلك القائمة. وتأتي هذه الشجون من ذلك الواقع الذي يشهده ذلك التراث المعماري والعمراني العربي من مشكلات متعددة ومتداخلة، أدت في النهاية إلى ما صار عليه وضعنا الحالي من محدودية عدد المواقع العربية التراثية المسجلة بتلك القائمة الدولية المرموقة.

▫ باحث من مصر

لذا امتلكت معظم مدننا العربية، على امتداد رقعة عالمنا العربي المعاصر، موروثاً حضارياً وتاريخياً يتمثل في ذلك التراث المعماري والعمراني المتنوع، الذي يمتد إلى آلاف ومئات السنين، وشأنه في ذلك شأن الموروث الحضاري والتاريخي لكافة الأمم التليدة، أدت عوامل الزمن والمناخ والإهمال إلى اندثار الكثير من هذا الإرث الحضاري المميز، وتعرض جزء آخر منه للخطر ذاته. من هنا تبرز التحديات التي يواجهها ذلك التراث الذي يمثل قيمة حضارية وإنسانية متفردة، كأحد أهم شواهد هذا التاريخ المديد، والذي يماثل ذاكرة الأمة بصدق وقوة، محاولاً الاستجابة لتلك التحديات تبعاً لنظرية المؤرخ البريطاني الشهير «أرنولد تُوينبي» Arnold Toynbee

1889 - 1975م، التي تحمل اسم «التحدي والاستجابة»؛ والتي يرى من خلالها أنه كلما ازداد التحدي، تصاعدت قوة الاستجابة. فأي حضارة تقوم بمواجهة التحديات التي تعترض طريق النهضة والحضارة بمجموعة متتالية من الاستجابات قد تكون أحياناً غير ناجحة، ولكن بالإصرار وروح التحدي وتعدد المحاولات المتنوعة، تهتدي الأمم إلى الحلول المُثلى التي تقودها بأمان إلى سُبل التقدم والازدهار. فحين تتعرض الأمم للمخاطر الكبرى، ويكون توازن القوة في غير صالحها، تعود إلى مخزونها وإرثها الحضاري في محاولة لاستنهاض قدرتها على مواجهة التحدي، إذ يعدّ توينبي استنهاض الموروث نوعاً من الاستجابة للتحديات التي تواجه الأمم.

ونظراً إلى ما يمثله ذلك الموروث من أهمية وقيمة حضارية وتاريخية، وفي إطار الاستجابة لهذه التحديات، فقد نُفذت في العديد من الدول العربية التي تملك مثل ذلك الموروث الأثري والتاريخي مشاريع عدة تهدف بالأساس إلى تطوير وتوظيف المناطق الأثرية والتراثية، بهدف الارتقاء بمحيطها العمراني. ولكن على الرغم من ذلك، أدت كثرة التحديات التي تواجه ذلك التراث إلى محدودية المواقع العربية المسجلة بقائمة التراث العالمي (Lists of World Heritage Sites)؛ إذ بلغت تسعة وثمانين موقعاً فقط موزعة على ثماني عشرة دولة عربية، وبنسبة تبلغ حوالي سبعة وسبعة من عشرة بالمئة من إجمالي مواقع التراث العالمي المسجلة، لدول تمتلك أقدم حضارات البشرية، كما كانت مهبطًا للرسالات السماوية كافة؛ في حين بلغ عدد المواقع العالمية المدرجة في القائمة حتى

جامع سوسة الكبير، ضمن الموقع التراثي لمدينة سوسة، أحد مواقع التراث العالمي العربي في تونس، تاريخ التسجيل على قائمة التراث العالمي لليونيسكو: 1988م، الصورة: دينيس جارفيس.

نهاية شهر يوليو عام 2021م ألفاً ومئة وأربعة وخمسين موقعاً في مئة وسبع وستين دولة، حيث تحتل إيطاليا المرتبة الأولى بواقع ثمانية وخمسين موقعاً، تليها الصين بستة وخمسين موقعاً، وألمانيا بواحد وخمسين موقعاً، ففرنسا وإسبانيا بتسعة وأربعين موقعاً لكل منهما.

وهنا تدور عدة تساؤلات حول ماهية هذه القائمة وتاريخها، وأهمية حرص دول العالم على تسجيل ما تمتلكه من تراث معماري وعمراني، وما العائد من ذلك التسجيل، وما هي القائمة الإرشادية المؤقتة (Tentative Lists) للتراث العالمي؛ لعل ذلك يكون مدخلاً لنا إلى التعرف على بعض مما يواجهه تراثنا المعماري والعمراني العربي، وأسباب التراجع الواضح في نسبة ما نمتلكه منه في تلك القائمة العالمية، عله يكون مدخلاً لبيان سبب ذلك، ومن ثم العمل على تصحيح واقع تراثنا العربي بما يستحقه بالفعل.

ICOMOS
international council on monuments and sites

الرمز الذي اعتمدته (اتفاقية لاهاي) عام (1954م) (الدرع الأزرق) كي يوضع على الممتلكات الثقافية من المباني التاريخية وذات القيمة وغيرها بغرض حمايتها أثناء الحروب والنزاعات المسلحة، بازيليكا الرحمة الصغرى، بيرو، الصورة: نانسي سي. وشعار المجلس الدولي للآثار والمواقع (إيكوموس) (ICOMOS).

قائمة التراث العالمي لليونسكو

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أُنشئت منظمة اليونسكو (UNESCO) عام 1945م، وجاء ضمن أهدافها في المادة الأولى، ما نصّه: "صون وحماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية، أو العلمية، وبتوصية الشعوب صاحبة الشأن بعقد اتفاقيات دولية لهذا الغرض....".

ونتيجة لما تعرضت له المدن التاريخية في العديد من قارات العالم من دمار من جراء الحرب، إذ فقد الكثير منها غالبية ما تمتلكه من مبانٍ تاريخية، كان لا بد لليونسكو من السعي إلى محاولة الحفاظ على ذلك الإرث البشري، وبخاصة مع تعدد تهديدات السلم العالمي في أعقاب حربين عالميتين شهدهما العالم في أقل من نصف قرن. لذلك دعت اليونسكو إلى توقيع معاهدة تهدف إلى حماية الملكية الثقافية أثناء الحروب: "اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح" (Hague Convention of 1954)، وقد تم توقيعها في الرابع عشر من مايو عام 1954م في لاهاي بهولندا، وهي أول معاهدة دولية تهدف إلى حماية التراث الثقافي في حالات الحروب، وقد شملت الاتفاقية وضع رمز مميز على تلك

الممتلكات بهدف تسهيل التعرف عليها، ومن ثم احترامها، كما نظمت المادة السادسة عشرة من الاتفاقية أسلوب وضع ذلك الرمز وحددت شكله وألوانه؛ وهو ما يعرف باسم "الدرع الأزرق" (The Blue Shield)، وهو الرمز المستخدم لتحديد المـواقع الثـقافية المحمية بموجب هـذه الاتفاقية.

ومع رغبة اليونسكو في توسيع دائرة نشاطها في مجالات حفظ التراث الإنساني وصيانته، كانت الوسيلة الوحيدة آنذاك ممثلة في الالتزام بمبادئ "ميثاق أثينا" (Athens Charter) الصادر عن "المؤتمر الدولي الأول للمعماريين وخبراء الآثار" عام 1931م. ولكن مع التقدم في أعمال الحفاظ على التراث الثقافي والمعالم التاريخية، صادف الممارسين والمختصين العديد من المشكلات الواقعية التي لم يتناولها الميثاق، لذا كان من الضروري إعادة النظر في مبادئه بهدف تعميقها وتوسيع صلاحياتها في وثيقة جديدة تحاول إيجاد الحلول الناجعة لتلك المشكلات. وبناءً على ذلك عُقد "المؤتمر الدولي الثاني للمعماريين وخبراء الآثار التاريخية" في البندقية بإيطاليا عام 1964م برعاية اليونسكو، وتم من خلاله اعتماد ميثاق جديد عرف باسم "ميثاق البندقية" (Venice Charter) في ثلاث عشرة وثيقة، التي تعتبر من أهمها الوثيقة الأولى المعروفة باسم "الوثيقة الدولية لصيـانة وترميـم النُصب والمواقع التاريخية".

أما الوثيقة الثانية، فقد اختصت بإنشاء منظمة دولية غير حكومية لحماية الأبنية والمواقع الأثرية، عُرفت باسم "المجلس الدولي للآثار والمواقع" المعروف اختصاراً تحت اسم "إيكوموس" (ICOMOS) وذلك عام 1965م ومقره في باريس. وتعتبر هذه المنظمة مع "المركز الدولي لدراسة وصون الممتلكات الثقافية وترميمها"، والمعروف اختصاراً باسم "الإيكروم" (ICCROM) ومقره روما، أحد أهم مؤسسات اليونسكو العاملة في مجالات الترميم والتنقيب، وقد برز نشاط هذه الهيئات من خلال مقترحاتها واجتماعاتها وندواتها في بلدان العالم المختلفة.

ومع تزايد حجم الأخطار التي تتعرض لها الممتلكات الثقافية العالمية، اهتم المؤتمر العام السابع عشر لليونسكو والمنعقد في باريس عام 1972م بموضوع حماية التراث العالمي، إذ لُوحِظ أن ما يملكه العالم من التراث الثقافي والطبيعي مهدد بتدمير متزايد، لا بأسباب الاندثار التقليدية فحسب، وإنما أيضاً بتأثير الأحوال الاجتماعية

والاقتصادية المتغيرة التي تزيد من خطورة الموقف، بما تحمله من عوامل الإتلاف والتدمير. ففي عام 1954م، قررت مصر بناء السد العالي بالقرب من مدينة أسوان في جنوب البلاد، وهو الحدث الذي من شأنه إغراق الوادي الذي يحتوي على الكثير من الآثار الفرعونية الفريدة في مصر والسودان، المعروفة باسم آثار النوبة. وقد قادت اليونسكو حينها حملة دولية لحماية تلك الآثار، فتم تفكيك كل من معابد "أبو سمبل" و"فيلة" وغيرهما، وانتقلت إلى مواقع أعلى فتم إنقاذها، وقد عُدّ المشروع ناجحاً.

وأدى نجاح الحملة في إنقاذ "آثار النوبة" إلى تنظيم اليونسكو لحملات أخرى للحفاظ على التراث الحضاري العالمي في إيطاليا وباكستان وإندونيسيا وغيرها، لتشرع اليونسكو بعد ذلك في وضع مسوّدة لمشروع اتفاقية حماية التراث الثقافي المشترك للإنسانية، فكان من الضروري إيجاد آلية جديدة في شكل اتفاقية لإقامة نظام فعال يوفر حماية جماعية للتراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية بشكل دائم ووفقاً للطرق العلمية الحديثة، وفي السادس عشر من نوفمبر عام 1972م صدرت تلك الاتفاقية باسم "الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي"، وجاءت في ثماني وثلاثين مادة.

وبهدف تفعيل الاتفاقية، أشارت المادة الخامسة عشرة منها إلى تكوين لجنة حكومية دولية اسمها "لجنة التراث العالمي"، وقد نصت تلك المادة على ما يلي: "تُنشأ لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة لجنة دورية حكومية لحماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، تعرف باسم لجنة التراث العالمي"، وعقدت اللجنة أول اجتماعاتها في باريس عام 1977م، لتتوالى الاجتماعات سنوياً لتلقي ترشيحات الدول، والنظر فيها، لتشمل مواقع التراث الثقافي والتراث الطبيعي أو المختلط فيما بينهما.

شعار التراث العالمي

خلال اجتماعات الدورة الثانية للجنة التراث العالمي، التي عقدت في واشنطن عام 1978م، اعتُمد شعار "التراث العالمي"، الذي يرمز إلى الترابط بين ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي. فبنيت فلسفة تصميمه على أن يمثل المربع الأوسط شكلاً ابتكره الإنسان، بينما تمثل الدائرة الطبيعة، وكلاهما متداخلان بصورة حميمية، والشعار دائري مثل العالم، لكنه يرمز في الوقت نفسه إلى الحماية العالمية لتراث

▫ شعار اليونسكو للممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي، الذي يجب وضعه على تلك الممتلكات لتسهيل التعرف عليها.

البشرية جمعاء. وتنبع أهمية الشعار من كونه يفيد في التعرف على الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي، وقد صمّمه الفنّان البلجيكي "مايكل أوليف" (Michel Olyff).

أهمية تسجيل دول العالم لممتلكات تراثها بقائمة التراث العالمي

يأتي حرص دول العالم على إدراج مواقع التراث بها على قائمة التراث العالمي بسبب أن ذلك يمنح الدولة بُعداً ثقافياً وحضارياً، ويُعرّف العالم بأهمية موروثها التراثي والتاريخي من الناحية الثقافية والسياحية. كما أن للدولة صاحبة موقع التراث العالمي أن تستعين -عند الحاجة إلى حماية تراثها أو إصلاحه- باليونسكو، خاصة على المستويات المالية والفنية والعلمية والتقنية، وهو ما تحتاجه بالطبع أغلب مجتمعاتنا ودولنا العربية، التي وإن امتلك بعضها الموارد اللازمة لصيانة وحفظ ذلك التراث، فإنها جميعها في حاجة إلى الدعم الفني والعلمي والتقني الذي يمكن أن توفره منظمة عالمية كاليونسكو. لذا كان من الأهمية بمكان التنبه إلى ذلك، ومحاولة لفت الانتباه إلى أهمية الحرص على تسجيل ما نمتلكه من تراث بتلك القائمة العالمية.

هرم خفرع وتمثال أبو الهول-ضمن الموقع التراثي العالمي لمنطقة الأهرام بالجيزة؛ وهو من أوائل المواقع العربية التي تم إدراجها كموقع تراث عالمي في مصر؛ تاريخ التسجيل على قائمة التراث العالمي: 1979م.

التراث المعماري والعمراني العربي وقائمة التراث العالمي

مع صدور "الاتفاقية الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي" عام 1972م وتشكيل "لجنة التراث العالمي، كان التفاؤل العربي حاضراً، إذ عُقد الاجتماع السنوي الثالث للجنة التراث العالمي في مصر عام 1979م. ومن خلال هذا الاجتماع، نجحت الدول العربية في تسجيل تسعة مواقع دفعة واحدة من مواقع التراث بها بقائمة التراث العالمي، بواقع خمسة مواقع لمصر، وثلاثة مواقع لتونس، وموقع وحيد لسورية، في ظل ما يبدو أنه كان بداية مشجعة، وبخاصة أن الدول العربية قد نجحت كذلك خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي في إضافة أربعة وثلاثين موقعاً تراثياً جديداً، لنجد بعد ذلك تراجعاً ملموساً، حيث لم تتم سوى إضافة ثمانية مواقع فقط للدول العربية خلال عقد التسعينيات. ومع بداية الألفية الجديدة، نجد زيادة قليلة نسبياً، فقد أضيف خلال العقد الأول من القرن الحالي أربعة عشر موقعاً جديداً، وخاصة مع زيادة الاهتمام في دول الخليج

▣ قلعة البحرين، مملكة البحرين، أول المواقع العربية في البحرين التي تم إدراجها كموقع تراث عالمي؛ تاريخ التسجيل على القائمة: 2005م.

العربي بتسجيل تراثها المعماري والعمراني، بعد أن كان الأمر مقتصراً على سلطنة عمان، بدءاً من البحرين التي سجلت أول مواقعها التراثية عام 2005م ممثلاً في "قلعة البحرين"، مروراً بالسعودية التي أضافت إلى القائمة أول موقع تراثي لها عام 2008م وهو موقع "الحجر أو مدائن صالح"، لتتوالى بعد ذلك إسهامات دول الخليج العربي، إضافة إلى دول المشرق والمغرب العربي في تسجيل ممتلكاتها التراثية بالقائمة، فأُضيف خلال العقد الثاني وبداية العقد الثالث من القرن الحالي واحد وعشرون موقعاً عربياً جديداً، ليصبح مجموع ما تم تسجيله حتى نهاية عام 2021م تسعة وثمانين موقعاً مسجلاً، و في ذلك يأتي المغرب في الصدارة بتسعة مواقع مسجلة، ومن بعده أغلب الدول العربية بأعداد متفاوتة من المواقع التراثية المسجلة، ولكنها بالطبع لا تتناسب مع حجم ما تمتلكه الدول العربية مقارنة مع نظيراتها من دول العالم، فقد بلغت النسبة العربية ما يوازي سبعة وسبعة من عشرة بالمئة فقط من إجمالي المواقع العالمية المسجلة.

أبراج الكويت، أحد مواقع التراث الثقافي بالكويت والمدرجة ضمن القائمة الإرشادية المؤقتة للتراث العالمي منذ عام 2014م، والذي تسعى الكويت من خلاله مع غيره من مواقع التراث بها للتسجيل لأول مرة بقائمة التراث العالمي، الصورة: State Magazine

القائمة الإرشادية المؤقتة للتراث العالمي وتراثنا العربي المسجل بها

قد تبدو نسبة ما تم تسجيله بالفعل من تراث عربي بقائمة التراث العالمي محدودة. ولكن بالنظر إلى وضع القائمة الإرشادية المؤقتة للتراث العالمي، نجد أن مستقبل التراث العربي قد يدعو للتفاؤل. فالقائمة الإرشادية للتراث العالمي هي قائمة مبدئية، تطرح من خلالها الدول الأعضاء في اليونسكو قائمة بالمواقع المؤقتة والممتلكات التي تعتبرها تراثاً ثقافياً أو طبيعياً ذا قيمة عالمية

استثنائية، ولذلك فهي مناسبة للإدراج في قائمة التراث العالمي، إذ لن يتم النظر في الترشيحات لقائمة التراث العالمي ما لم تكن الممتلكات المرشحة مُدرجة بالفعل في القائمة المؤقتة للدولة الطرف. كما يجب على الدول إعادة النظر في قائمتها المؤقتة، وتحديثها، وإعادة تقديمها مرّة كل عشر سنوات على الأقل، وبالنتيجة فهذه القائمة الأخرى المؤقتة هي قائمة معتبرة؛ فمن خلالها فقط يمكن تسجيل المواقع والممتلكات بقائمة التراث العالمي.

وبقراءة فاحصة لقائمات التراث العربي الإرشادية المؤقتة، نجدها تشتمل على مئتين وتسعة عشر موقعاً تراثياً عربياً مرشحاً للتسجيل بقائمة التراث العالمي، ويرجع تاريخ إدراج بعضها إلى عام 1994م، وذلك كحال بعض المواقع المرشحة من قبل مصر والسودان والمغرب، التي لم تُتخذ الخطوات اللازمة لتسجيلها بقائمة التراث العالمي حتى الآن لأسباب عدة.

وتأتي على رأس الدول العربية التي تمتلك مواقع مرشحة بالقائمة المؤقتة مصر بأربعة وثلاثين موقعاً مرشحاً؛ فتونس بستة عشر موقعاً مرشحاً؛ ثم السودان بخمسة عشر موقعاً مرشحاً؛ وكل من فلسطين والأردن والعراق بأربعة عشر موقعاً لكل منها؛ ثم الإمارات والمغرب ولكل منهما ثلاثة عشر موقعاً مرشحاً، لتتوالى بعد ذلك أعداد المواقع المرشحة في باقي الدول العربية.

ومن المفارقة أن دولاً عربية، كالكويت، لم يُسجل بها حتى اليوم موقع واحد بقائمة التراث العالمي لليونسكو، تمتلك أربعة مواقع بالقائمة الإرشادية المؤقتة، لعل من أبرزها موقع جزيرة "فيلكا" و"أبراج الكويت" وغيرهما، وكذلك الحال في جيبوتي التي لم يُسجل بها أيضاً موقع واحد تمتلك عشرة مواقع بالقائمة الإرشادية للمواقع المرشحة للتسجيل مستقبلاً.

من هنا، ومن ذلك العدد الكبير الذي تمتلكه الدول العربية لمواقع التراث العالمي المرشحة من خلال القائمة الإرشادية المؤقتة لمواقع التراث العالمي لليونسكو، ينبع التفاؤل بمستقبل هذا التراث، علّه يكون تصحيحاً لواقعنا الحالي.

التحديات التي يجابهها التراث المعماري والعمراني العربي

من أهم التحديات التي تواجه التراث المعماري والعمراني في العديد من الدول العربية التي تمتلك مثل ذلك الموروث الحضاري والتاريخي المميز، أن عملية التطوير والترميم أو الحفاظ أو

إعادة التوظيف في المناطق الأثرية أو التاريخية، غالباً ما تتم في شكل أعمال منفردة، تختص وتهتم بحالة مبنى واحد فقط هو المراد ترميمه، دون النظر إلى المحيط العمراني له، أو تأتي علي استحياء لتتناول محيطاً ضيقاً وقريباً من المبنى لتتعامل معه، وهذا الحكم لا يمكن تعميمه على كافة أعمال الترميم والتطوير التي تتم في بعض الدول العربية، إذ تأتي بعض المشروعات والأعمال الجادة والشاملة لتحاول الحفاظ على النطاق الأثري والتاريخي؛ بتطوير المناطق العمرانية، أو تطوير نسيجه العمراني، فيخفق بعضها وتنجح أخرى في التفعيل، ولكن أغلبها يتفق في أن التعامل معها يتم دائماً على استحياء، وتلك هي أكبر المشكلات التي تواجه هذا التراث، سواء المسجل منه بالفعل للوفاء بمعايير الحفاظ والتطوير اللازمة كموقع "القاهرة التاريخية" في مصر، المسجل منذ عام 1979م، وهو يمتد على مساحة تغطي نحو اثنين وثلاثين كيلومتراً مربعاً، وتحيط به من جميع الاتجاهات أحياء معاصرة في مدينة يزيد عدد سكانها على العشرة ملايين نسمة، حيث لا تزال اليونسكو تطالب المسؤولين عنه في مصر بتحديد نطاقه الجغرافي بصورة واضحة؛ أو ذلك التراث الذي لا يزال مدرجاً على القائمات الإرشادية المؤقتة كمدينة الدار البيضاء أو "كازبلانكا" المغربية التي تسعى السلطات إلى تحسين وضعها العمراني منذ إدراجها على القائمة المؤقتة عام 2013م وحتى الآن، تمهيداً لتسجيلها بقائمة التراث العالمي، في تحدٍّ كبير لمدينة يبلغ تعداد سكانها حوالي أربعة ملايين نسمة.

فمثل تلك المواقع المتداخلة مع النسيج العمراني للمدن المعاصرة القائمة، بما تحتويه من أنشطة إنسانية وحياتية متشابكة، يحتاج إلى كثير من الجهد والميزانيات لحفظ ما يمتلكه من تراث معماري وعمراني. ولعل ذلك ينسحب أيضاً على أغلب المواقع العربية المدرجة بالقائمة الإرشادية المؤقتة للتراث العالمي، حيث الحاجة أولاً إلى الإرادة السياسية والوعي الشعبي، خاصة على مستوى النخب الثقافية في دولنا العربية، بأهمية الحفاظ على تلك المواقع وصيانتها، ومن ثم وضع الخطط والسياسات اللازمة، وتوفير الدعم المادي المناسب لتحقيق ذلك.

كما يأتي أيضاً تحدٍ آخر يتمثل في حالة عدم الاستقرار السياسي والصراعات التي تشهدها بعض الدول العربية حالياً، الأمر الذي أدى إلى وضع بعض مواقع التراث العربي المسجلة بالفعل

بقائمة التراث العالمي بقائمة أخرى هي "قائمة المواقع العالمية المعرضة للخطر"، كما هو الحال في فلسطين وسورية والعراق واليمن. ولعل ما قام به تنظيم داعش من أعمال تخريب وهدم لعدد كبير من المباني والقطع الأثرية الثمينة، في موقع مدينة "تدمر التاريخية" خلال عام 2015م، شاهد على ذلك.

لذلك فإن عملية الحفاظ على المواقع التاريخية والأثرية، تتطلب تضافر كل الجهود الحكومية والأهلية والمجتمعية، مع بث الوعي بأهمية تطوير تلك المواقع ورعايتها للارتقاء بها وبمحيطها العمراني، ومن ثم بكافة المتصلين بها من أفراد المجتمع، سواء القاطنين بها أو غيرهم، كمدخل للحفاظ عليها وتأهيلها للتسجيل بقائمة التراث العالمي. فالحفاظ على تلك المناطق والمباني التاريخية والأثرية والتراثية لا يتم من خلال الجانب النظري والتنظيري فقط، ولكن يتم من خلال نماذج قائمة بالفعل؛ بصيانتها وإعادة تأهيلها أثرياً وعمرانياً ومعمارياً، ومن ثم بث الروح فيها من جديد، وتحويلها إلى مناطق جاذبة سياحياً من خلال تطويرها وظيفياً واقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً، وهو ما تحتاجه بالفعل أغلب دولنا العربية، وهو أيضاً ما يستحقه عن جدارة تراثنا العربي على تنوّعه وتفرّده.

المراجع

1 - أحمد حسين أبو الهيجاء، "أساليب ومعايير حماية التراث العمراني والمعماري: دراسات وخبرات تطبيقية". جامعة فيلادلفيا، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، عمّان، 2011م.

2 -ياسمين صبري حجازي. "إدارة مواقع التراث العالمي الثقافي". المصرية للتسويق والتوزيع، القاهرة، 2013م.

3 - عبدالناصر بن عبدالرحمن الزهراني، "إدارة التراث العمراني". جامعة الملك سعود، الرياض، 2012م.

4 - إسلام حمدي الغنيمي، خالد محمود هيبة، "مدخل في الحفاظ والتطوير للمناطق والمباني التاريخية والتراثية". جامعة القصيم، النشر العلمي والترجمة، بريدة، 2017م.

5 -قائمة مراجعة المجلس الدولي للآثار والمواقع (الإيكوموس) الخاصة بترشيح مركز القاهرة التاريخي على قائمة التراث العالمي، 10 أبريل/ نيسان 1979م.

6 -أماني السيد عبدالرحمن، "المواثيق والتوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعماري والعمراني". الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، حكومة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2006م.

7 -منظمة اليونسكو، مركز التراث العالمي. "القاهرة التاريخية: مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية- التقرير الأول للإنجازات يوليو2012م إلى نوفمبر 2014م"، إدارة مواقع التراث العالمي بجمهورية مصر العربية، القاهرة، 2014م.

8 - خالد محمود هيبة، "عمران القاهرة: التطور والتحول والتحديث في الناتج العمراني في مصر منذ نهاية القرن الثامن عشر وحتى بدايات القرن الحادي والعشرين". جامعة المملكة، مملكة البحرين، 2010م.

9 - خالد محمود هيبة، "تطوير وتوظيف المناطق الأثرية بالمدن التاريخية: نماذج من المدن العربية التاريخية". دار نشر نور، ألمانيا، 2016م.

10 -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم-(الألكسو). "مواضيع مقترحة من قبل المنظمة". الرياض: الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسئولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي،19 ـ 22 ربيع الأول 1436هـ/ 10 - 13 يناير 2015م.

11 -فريد أبو لبدة، "الأخطار التي تواجه المعالم التاريخية في البلاد العربية وكيفية حمايتها". دير البلح: برنامج دعم التعليم النوعي، جمعية مركز المغازي الثقافي، الوسطى بدير البلح، فلسطين، 2008م.

12. https://en.wikipedia.org/wiki/Arnold_J._Toynbee

13. https://en.wikipedia.org/wiki/Athens_Charter_(preservation)
14. https://uscbs.org/blue-shield-emblem.html
15. https://en.wikipedia.org/wiki/Venice_Charter
16. http://www.icomos.org/en
17. http://www.arcwh.org
18. https://en.wikipedia.org/wiki/World_Heritage_Site
19. http://whc.unesco.org/en/conventiontext
20. http://whc.unesco.org/archive/1978/cc-78-conf010-10rev_e.pdf
21. http://whc.unesco.org/en/emblem
22. https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_World_Heritage_Sites_in_the_Arab_States
23. https://whc.unesco.org/en/tentativelists